دور مناخ الأعمال في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-

The role of the business climate in upgrading the SME sector, the case of Algeria

د. علوني عمار

جامعة سطيف 1 (الجزائر)

allouni_am@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/26 تاريخ القبول: 2021/07/14 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول واقع بيئة الأعمال في الجزائر وأثرها على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى الآليات المنتهجة لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى وضعية الجزائر في هذا المجال والإصلاحات التي باشرتها لترقية مناخ الأعمال بناء على المعطيات المتوفرة ، فكلما كانت بيئة الأعمال جاذبة كلما زاد تدفق الاستثمارات من خلال تدفق المدخرات إلى هذا القطاع الحيوي لما له من تأثير مباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر ورفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج المحلي وتنويع الإنتاج والصادرات ، ولقد خلصت الدراسة إلى أن واقع بيئة الأعمال في الجزائر مازال بعيدا عن المستوى المطلوب مما يتطلب إعادة تهيئة مناخ الأعمال بالشكل الذي يسمح ببلوغ الهدف وهو جاذبية الاستثمار وخاصة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الكلمات المفتاحية**: المؤسسات ص و م؛ مناخ الأعمال؛ الإصلاحات الداعمة لبيئة الأعمال.
- **تصنيف JEL:** L 26 ; L 29.

Abstract:

This study aims to address the reality of the business environment in Algeria and its impact onupgrading the sector of small and medium enterprises, with reference to the mechanisms used toimprove the business environment in Algeria, after addressing the situation of Algeria in this fieldand the reforms undertaken by Algeria to upgrade the business climate based on the available data.The business environment was attractive whenever the flow of investments increased through theflow of savings to this vital sector because of its direct impact in absorbing unemployment,reducing poverty, raising the standard of living, increasing local production and diversifyingproduction and exports, and the study concluded that the reality of the business environment inAlgeria had an impact The negative impact on the small and medium enterprises sector, whichrequires re-establishing the business climate in a way that allows achieving the goal, which isinvestment attractiveness, especially investment in the small and medium enterprises sector

- **Keywords**: small and medium enterprises ; business climate ; reforms that support the businessenvironment.
- **Jel Classification Codes**: L26 – L29.

المؤلف المرسل: علوني عمار، الإيميل: allouni_am@yahoo.fr

I- تمهيد :

لا أحد ينكر اليوم الدور الذي تؤديه المؤسسات ص وم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح موضوع المؤسسات ص وم من الموضوعات التي تلقى اهتماما بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى ما تقدمه هذه المؤسسات لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إن قدرة المؤسسات ص وم على الانتشار واستقطاب المدخرات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة واعتبارها ميدانا لتحرير المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي وإدراك الحكومات لدورها وأهميتها ، بالإضافة إلى دورها الأساسي في إحداث نشاط اقتصادي واجتماعي يسمح بمعالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية مما جعلها تستفيد من دعم ورعاية خاصة أثمرت نتائج اقتصادية هامة، وبالتالي ساهمت في نقل الكثير من الدول كانت إلى عهد قريب تعرف بدول البطالة والفقر إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا و منها دول جنوب شرق آسيا، كما جعلت منها العديد من المنظمات الدولية رهانها للألفية القادمة. إن ترقية قطاع المؤسسات ص وم يمر حتما عبر ما تقوم به الحكومات من إجراءات خاصة بتحسين مناخ الأعمال أو ما يسمى أحيانا ببيئة الأعمال والمتمثل في تبني برامج خاصة تتعلق بمدونة الاستثمار، وبمجموعة من القوانين الخاصة بالمؤسسات ص وم، وبقانون الصفقات العمومية بإدخال بعض التعديلات عليه لضمان المزيد من الشفافية بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات مناخ الأعمال والتي يعتمد عليها في التقييم ومنها سهولة أداء الأعمال ، سهولة انطلاق المشاريع وذلك بتسهيل الإجراءات المرتبطة بها، حماية المستثمرين، توفير الوسائل الداعمة للاستثمار من طاقة وبنية تحتية كما يرتبط مناخ الأعمال بمرونة النظام المالي والبنكي ومن أهمها تيسير حصول المقاولين الصغار على التمويل ، القوانين الخاصة بحماية المؤسسات ص وم وتأطيرها وتسهيل إجراءات الاستثمار من خلال مراكز خدمات المستثمرين في مختلف المناطق وجهات البلد دون أن ننسى الاهتمام بتهيئة مناطق النشاط التي تعتبر أهم مقومات مناخ الأعمال والتي عادة ما ترافقها هيئات متخصصة في دعم المؤسسات ص وم مثل المشاتل وحاضنات الأعمال ومما سبق تسعى هذه المقالة لمناقشة الموضوع من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الأتي:

إلى أي مدى يساهم مستوى مناخ الأعمال في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما مدى انعكاسه على تطوير هذا القطاع في الجزائر؟

إن الإجابة على السؤال الرئيسي يقودنا بالضرورة إلي الإجابة على أسئلة فرعية أخري مكملة تسمح بتحليل جميع المعطيات المرتبطة بالموضوع ومنها:

- ما هي أهم معالم مناخ الأعمال وما هي آليات تحسينه؟
- ما مدى انعكاس مستوى مناخ الأعمال على جاذبية الاستثمار في قطاع المؤسسات ص و م في كل من الجزائر والمغرب؟

للإجابة على إشكالية البحث وعلى التساؤلات المطروحة ضمنها نتناول بالتحليل المحاور الآتية:

II. المؤسسات ص و م وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية:

لقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي تزايد الاهتمام بالمؤسسات ص وم وذلك لأهمية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الحاجة لتوسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج القومي بل تتعداه إلى توفير فرص العمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخل والوفاء بتلبية احتياجات المجتمع الأساسية وبناء عليه فإن التركيز على المؤسسات ص و م نظرا لأنها تمثل أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكنها أن تحقق الأهداف السالفة الذكر وغيرها.

1.II. التعريف بالمؤسسات ص و م :

إن الاهتمام بتعريف المؤسسات ص وم وأنواعها وأهميتها أصبح من اهتمامات جل الدول ويختلف ذلك من بلد لآخر وفقا للزاوية التي ينظر منها إلى هذه المؤسسات ففي العلوم الاجتماعية بصفة عامة أي تعريف هو نسبي إذ يتحدد بالغرض الذي وجد من أجله ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد أكثر من تعريف للظاهرة الواحدة وذلك تبعا لتعدد مجالات دراستها أو زوايا النظر إليها و عليه يمكن أن يكون للمؤسسات ص و م أكثر من تعريف، فهو مصطلح يكتنفه الغموض أحيانا (علي عبد الله قائد 1991، ص 3) ولذا فقد أثار جدلا كبيرا بين الكثير من المهتمين بشؤون هذا النشاط سواء منظمات، مؤسسات أو هيئات دولية وإقليمية وباحثين، كما تباينت الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المؤسسات ص و عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، إن مرجع الصعوبة في ذلك يرجع إلى اختلاف الأوضاع السائدة في كل بلد من حيث مرحلة التنمية التي يمر بها والمشكلات التي تواجهه، التكنولوجيا المستخدمة، المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد و نوع الملكية... الخ. فقد تكون المؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية كبيرة في بلد آخر، ولقد استخدم كلا من "Eugène وR. Morse (علي عبد الله قائد 1991، ص 5) عام 1965 مصطلح المؤسسات ص و م أو المؤسسة الصغيرة ويعني بها الصناعات التي تتم داخل منشأة صغيرة نسبيا أقل من 100 عامل، كما لاحظ بعض المهتمين بالموضوع بأن المؤسسة ص وم هي مجموعة مشروعات تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة

وتوظف عددا محدودا من العمال، إن كل التعاريف انقسمت إلى قسمين، قسم منها حدد ماهية المؤسسات ص و م عن طريق التمييز بينها وبين المؤسسات الكبيرة، وقسم آخر حاول تحديد ماهية المؤسسات ص و م عن طريق ما شمله هذا القطاع من أنواع ، هناك اتفاق عام على التمييز بين المؤسسات ص و م والكبيرة لكن هناك اختلافات في أمور عديدة كالتفاوت في نوعية المدخلات من عناصر الإنتاج، نوعية المنتج، نوعية العمل، الكفاءة الإنتاجية وإمكانيات التسويق.... الخ، هذه الاختلافات لا تظهر عند الانتقال من حجم إلى آخر مما يجعل الحدود الفاصلة بين هذه الأحجام مسألة نسبية إلى حد كبير. إن بعض الكتاب يمزجون بين العمالة ورأس المال كمعيار ثنائي حيث أصبحا مقياسا شائعا في التفرقة بين المؤسسات ص وم والمؤسسات الكبيرة وتحدد الدولة الحد الأدنى والأقصى لكل من رأس المال والعمالة حسب طبيعة ظروفها والمشاكل التي تعانيها وسوف نتعرض لذلك عند التعرض لبعض التعريفات السائدة في بعض الدول، تستعمل الدول العديد من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات ص وم وحتى بين هذه الأخيرة نفسها مثل معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار حجم الطاقة الإنتاجية، معيار قيمة الإنتاج ، رأس المال ، حجم المبيعات ....الخ ،الملاحظ أن هذه المعايير والتي بموجبها يمكن التفرقة بين المؤسسات ص و م الكبيرة الحجم وجد أنها معايير لا تتصف بالدقة الكاملة ، حيث تعرضت للكثير من الانتقادات وليست معايير مثلى يمكن بواسطتها إجراء التفرقة المطلوبة على مستوى كل الدول نظرا لاختلاف كل دولة عن الأخرى، لذا يرى البعض تكملة المعايير الكمية بمعايير وظيفية لكن لا تعتمد على معيار كمي مفرد حتى لا يكون ذلك مضللا (محمد محروس إسماعيل ، 1987 ص 106) ، كما يضاف إلى المعايير السابقة الذكر بعض المعايير الأخرى، لكنها تعتبر أقل أهمية ، و لتبيان أهمية المعايير الكمية المستخدمة في لتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم يمكن الإشارة إلى نتائج الدراسة التي أجريت في 54 دولة عام 1995، حيث تبين أن غالبية البلدان محل الدراسة تستخدم المعايير الكمية في تحديد طبيعة المؤسسة كما يوضح ذلك الجدول الموالي.

جدول (1): المعايير المحددة لحجم المؤسسات لعينة من 54 دولة، بلدان نامية ومتقدمة.

المعيار / الدول	عدد العمال	رأس المال	حجم المبيعات	العمالة والمبيعات	العمالة والأصول	المبيعات والأصول	إجمالي العينة
الدول النامية	6	10	1	7	12	3	39 بلدا
الدول المتقدمة	9	1	-	2	3	-	15 بلدا

المصدر: علي عبد الله قائد: مرجع سابق، ص 10.

لقد تبنت الكثير من المنظمات والاتحادات الدولية تعاريف مختلفة للمؤسسات ص و م وهذا وفقا لطبيعة عملها، فالكثير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة تنشط في العديد من الدول من أجل تفعيل دور هذه المؤسسات وجعلها أداة فعالة لمحاربة البطالة والفقر، بالإضافة إلى بعض التكتلات الاقتصادية التي هي كذلك وضعت تعريفا خاصا بها للمؤسسات ص وم للتمكن من معرفة هذا القطاع في كل دولة عضو في التكتل لتحديد حجم المساعدات الموجهة لتطويره وترقيته في سنة 2005 (Commission européenne(2006 pp1/10).

2.II. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن التجارب والدراسات الاقتصادية أثبتت أن المؤسسات ص و م أهم محرك للتنمية الاقتصادية وأهم دعائمها، حيث ينظر إليها على أنها المخرج الوحيد لقيام تنمية محلية ذاتية و معالجة مشكلة البطالة والتي مست مجمل الدول بدون استثناء في العشرين سنة الماضية، كما وجدت فيها المنظمات الدولية الوسيلة الأنجع لمحاربة الفقر خاصة بالدول النامية.

2.1.II. لماذا الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من العوامل التي دفعت أو عجلت بالاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م وفي كل دول العالم بمختلف مستوياتها الاقتصادية، هذه الدوافع يمكن إيجا زها في الآتي:

1.2.1.II. فشل النموذج الاقتصادي المبني على المؤسسة الكبيرة: لقد ساد الاعتقاد ولقرن من الزمن بأن المؤسسة الكبيرة وما تمثله في اقتصاديات الحجم والاستفادة من مزايا إلا أن آثار الأزمات الاقتصادية المتعاقبة ومنذ السبعينيات قد أثبتت ضعف النشاط الاستثماري نتيجة ضعف نموذج المؤسسة الكبيرة وطبيعة التغيرات الاقتصادية هذه المتغيرات التي لم تعد المؤسسات الكبيرة قادرة على مواكبتها .

2.2.1.II. مرونة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط: أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية (قراوي أحمد الصغير، نذير عبد الرزاق (2004).

II.3.2.1.التوجه نحو اللامركزية في التنمية : أن الاهتمام بالمؤسسة ص و م كان نتيجة لعدة عوامل من بينها، العوامل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي ساعد على دعم اللامركزية والحكم المحلي في التسيير و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي حيث برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة ص و م الخاصة (قراوي أحمد الصغير، نذير عبد الرزاق (2004).

II.4.2.1. إعادة هيكلة نشاط المؤسسات الاقتصادية: في الثمانينات عرفت المؤسسات تغيرا كبيرا من حيث نشاطها تم إعادة تنظيم عملياتها الإنتاجية، مركزة نشاطاتها، تطوير تكنولوجيات الإنتاج، وبهذا فإن أغلبية المؤسسات الكبرى تنازلت عن جزء من نشاطاتها إلى الغير وعادة ما تستند هذه النشاطات إلى مؤسسات تعمل في المحيط القريب حيث كونت هذه المؤسسات قنوات حقيقية ولقد استفادت ت من هذه العملية المؤسسات ص و م والمتواجدة في الإقليم.

II.5.2.1. إعادة هيكلة عمل الحكومات وسياساتها: لقد تغيرت نظرة الحكومات إلى التنمية منذ منتصف القرن الماضي حيث غيرت الحكومات من طبيعة برامجها المرتبطة بتخفيض معدلات البطالة، كما غيرت من سياساتها التدعيمية للطبقات ذات الدخل الضعيف، كما أصبح حديث الحكومات يدور حول ما يسمى باللامركزية في التنمية الاقتصادية أي التحول نحو تدعيم المبادرات المحلية (د. عادل عبد العزيز2006 ص 21).

II.6.2.1. بروز دور المقاولة في التنمية المحلية: إن العديد من العوامل أدت إلى بروز دور المؤسسات ص و م في التنمية المحلية ، فحسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1992 بعنوان (نجاح التغير، المقاولة والمبادرة المحلية) الذي أرجع ذلك إلى عدة عوامل ومنها المؤسسات ص و م هي القطاع الذي أصبح يعتمد عليه في خلق وظائف جديدة، خلق الثروة، تنمية الجماعات المحلية (D. G. Tremblay, J. A Fontan, 1997 p 125) ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مهمة وقد ركز عليها الكثير من الباحثين وهي فشل نموذج التنمية الفوقية وظهور مفهوم التنمية من القاعدة ، محاربة الفقر، معالجة البطالة واستغلال الموارد المحلية المادية والمالية.

II.3.1. أهمية المؤسسات ص و م في الدول النامية:

تتمثل أهمية المؤسسات ص و م في الدول النامية في توفير فرص العمالة ومساهمتها في معالجة مشكلة البطالة (أيمن عمر (2007 ص 41)، تساهم في الرفع من معدلات الإنتاج وبالتالي تلبية حاجات الاقتصاد المختلفة، تعتبر نواة للمشروعات الكبيرة لأن المصنع الصغير الحجم يمكن أن يتوسع وينمو ويصبح كبيرا، تحقق التنمية لإقليمية المتوازنة نظرا لقدرتها على الانتشار، تتميز بالمرونة في الإنتاج حيث تتغير كلما احتاج الأمر لذلك ودون تكلفة كبيرة، قدرتها على المساهمة في الصادرات نظرا لتنوع منتجاتها وخدماتها، لا تتأثر كثيرا بالتقلبات الاقتصادية لصغر حجم رأسمالها، استغلال الموارد المعطلة المتاحة مثل المدخرات العائلية الصغيرة التي قد تذهب إلى مجالات غير إنتاجية، معالجة التشوه في الهيكل الإنتاجي الصناعي، تعظيم الإنتاج الصناعي وبالتالي تعظيم التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد، كما أنها تعمل على تنمية الخبرات التنظيمية المحلية ، تطوير الصناعات التقليدية و استغلال الموارد (أحمد محمد مندور، 1997 ص 84) ، تعطي فرصة للأغلبية في العمل الذاتي لإظهار قدراتهم ومهاراتهم و بالتالي تحقق طموحات الأفراد، إعداد المقاول الوطني وذلك من خلال اعتمادها على الرأسمال الوطني والمدخرات الوطنية، وبالتالي المساهمة في إعداد تنمية ذاتية مستقلة، دعم المناخ التنافسي للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، تدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالمجتمع الذي ينمو ويتطور وتنخفض فيه البطالة والفقر والتهميش يكون مستقرا أكثر.

III. مفهوم مناخ الأعمال ومؤشرات قياسه:

لا يوجد تعريف محدد لمناخ الأعمال فهو يشمل العديد من العوامل ويصعب في كثير من الأحيان قياسه وتقييمه وعليه فهو يتضمن العديد من المتغيرات تشمل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والمؤسسات المصرفية ونظام الاقتراض والحوافز المختلفة ،القوانين واللوائح المرتبطة بالاستثمار والتسهيلات القانونية بما في ذلك القيود البيروقراطية والنظم المالية بالإضافة إلى الخدمات وخاصة الهياكل القاعدية والنقل والطاقة والعقار (Le portail de l'entreprise Algérienne ,2001, sp) ، كما يقصد بمناخ الأعمال على أنه مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وإمكانياته من بنية تحتية وعناصر الإنتاج وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية وتشريعية (ثائر القدومي، 2006 ص 20) أما بعض

المؤسسات والمنظمات الدولية فتنظر إلى مناخ الأعمال على أنه مجمل المزايا التي تقدمها الدولة للمؤسسات والمستثمرين بمختلف أصنافهم ويشمل على سياسات الحكومات المرتبطة بالمصداقية ومحاربة الفساد والتسهيلات المختلفة لإنشاء المؤسسات (ثائر القدومي، 2006 ص 25) ، إن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يقاس مناخ الأعمال وفقا لمجموعة مؤشرات اقتصادية، اجتماعية وتنظيمية قانونية فنجد اليوم مؤسسات دولية ومنظمات تعمل على ترتيب الدول وحتى مناطق داخل الدولة وفقا لمؤشرات قابلة للقياس ، هذه المؤشرات يعتمد عليها المستثمرون وصناع القرار والمؤسسات في وضع استراتيجيتهم المستقبلية ومن المؤسسات الدولية نذكر البنك الدولي الذي يصدر كل مرة ترتيب الدول من حيث جاذبية الاستثمار ، المنظمة العربية للاستثمار ، مؤسسة دافوس وغيرها ويعتبر مؤشر سهولة أداء الأعمال من بين المؤشرات الهامة ويمس بالدرجة الأولى قطاع المؤسسات ص وم يقيس مدى تأثير القوانين والتشريعات الحكومية على النشاط الاقتصادي وخاصة نشاط القطاع الخاص، ومن أهم مؤشراته:

1.III. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية مؤشر سهولة أداء الأعمال و يتناول عشرة مؤشرات أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، نظام دفع الضرائب، التجارة ، تنفيذ العقود، وتصفية النشاط التجاري، ويتكون كل مؤشر فرعي من عدة إجراءات وهي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2019):

- **مؤشر تأسيس المشروع** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة؛
- **مؤشر استخراج التراخيص** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية، التكلفة؛
- **مؤشر توظيف العاملين** :التوظيف، ساعات العمل، صعوبة التسريح من العمل، كلفة التعيين والأجور؛
- **مؤشر تسجيل الممتلكات** :عدد الإجراءات، المدة الزمنية والتكلفة؛
- **مؤشر الحصول على القروض** :مؤشر الحقوق القانونية، مؤشر معلومات الائتمان؛
- **مؤشر حماية المستثمر** :مؤشر مدى الإفصاح، مؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين؛
- **مؤشر دفع الضرائب** :عدد الضرائب المدفوعة، المدة المستغرقة، الضرائب على الأرباح والإعفاءات التجارية؛
- **مؤشر تنفيذ العقود** :الإجراءات، المدة، التكلفة وحل النزاعات التجارية؛
- **مؤشر إغلاق المشروع** : المدة، التكلفة وقوانين الإفلاس.

2.III. مؤشر الشفافية: كما تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية منذ 1995 تبين فيه درجة التحسن في الممارسات الإدارية الحكومية وشفافية المعلومات ويستند المؤشر إلى المسح الميداني من خلال رصد آراء المستثمرين المحليين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها (جمال بلخباط 2014 ص 165) وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 10 ويعبر الصفر عن درجة عالية من الفساد.

كما يضاف إلى المؤشرات السالفة الذكر مؤشرات أخرى مثل الربط بالطاقة ، الخدمات العمومية ، حجم سوق العمل، التكوين وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وبناءا عليه يمكن القول أن مناخ الأعمال هو مفهوم يضم عددا من الأبعاد الاقتصادية والسياسية والقانونية إلى جانب السياسات الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية حيث تلعب العوامل الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل مناخ الأعمال ومن أهمها قوانين الاستثمار والسياسات الاقتصادية الكلية و وفرة عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية وغيرها من العوامل.

IV. مناخ أعمال المؤسسات ص و م:

لقد أولت جل دول العالم سواء الدول الأوروبية ، الولايات المتحدة والدول الأسيوية وحتى الدول النامية أهمية خاصة للمؤسسات ص و م حيث جعلت منها الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لخصوصيات هذه المؤسسات وقدرتها على تنويع النسيج الصناعي، امتصاص البطالة، محاربة الفقر وتحقيق تنمية محلية ذاتية تعتمد علي الموارد المحلية وفي ظرف قصير أستطاع هذا القطاع احتلال الريادة في جل دول العالم واستطاع أن يحقق لهذه الدول الاستقرار من خلال مساهمته في معالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية وعليه يمكن أن يطرح السؤال هل هناك مناخ أعمال خاص بالمؤسسات ص وم؟

1.IV. لماذا مناخ أعمال خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن خصوصيات المؤسسات ص وم تجعلها مؤسسات تحتاج إلى رعاية خاصة وخاصة في السنوات أولى من إنشائها كما تحتاج إلى حمايتها بمنظومة قانونية خاصة ومؤسسات تمويل خاصة مثل البنوك المتخصصة والحاضنات ومراكز التسهيل ولذلك نجد أن تأهيل محيط المؤسسات ص و م يتطلب القيام بعدة إجراءات ومنها ترقية الاستثمار، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، رقابة السوق وضبطها، تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي ، ترقية القروض الموجهة للاستثمار الخاص وإصلاح النظام الجبائي لكي يكون داعما للاستثمار والإنتاج، تسوية مسألة العقار وجعله تحت تصرف المستثمرين، بالإضافة إلى العمل على تخصيص مناطق للنشاط لجذب الاستثمار في قطاع المؤسسات ص و م لتدعيم التنمية المحلية بالإضافة إلى تطوير القاعدة الهيكلية والمنشآت الأساسية.

2.IV. مناخ أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن دراسة التجربة الجزائرية يسمح بالتعرف على مناخ أعمال هذه المؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه من خلال الاطلاع على القوانين وخاصة قوانين وتشريعات الاستثمار والدعم ، الحوافز المقدمة للمقاولين الصغار، تسهيلات التمويل وطرقه ، الخدمات الإدارية ، مؤسسات ضمان القروض وسياسة الشباك الوحيد ، التعريف بهذه المؤسسات ، الحوافز الجبائية والعقار الصناعي الذي يعتبر من العوائق الكبيرة خاصة في الدول النامية إلى جانب التمويل.

3.IV. آليات دعم مناخ أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعتبر التجربة الجزائرية في تدعيم قطاع المؤسسات ص و م من التجارب الفتية هذا القطاع الذي تدعم ومنذ حوالي عقدين من الزمن أي منذ صدور أول قانون توجيهي للمؤسسات ص وم سنة 2001 بهيئات ومؤسسات متخصصة في دعم القطاع وتطويره لمدى أهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة المشكلات الناجمة عن برنامج التعديل الهيكلي المرافق لبرنامج صندوق النقد الدولي كما أصبح هذا القطاع قطاعا استراتيجيا تراهن عليه الجزائر في محاربة الفقر والبطالة وخلق الثروة والتطوير والإبداع، بالإضافة إلى كونه قطاعا استراتيجيا في التنمية المحلية والتي تراهن عليها الدولة في ظل العولمة والانفتاح على العالم الخارجي، وللتعرف على مستوى مناخ أعمال المؤسسات ص وم في الجزائر وسياسة دعمه وتحسينه نتناول العناصر الآتية:

4.IV. تحيين التشريعات والدعم القانوني: لقد اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه للمؤسسات ص وم (القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي المؤسسات ص و م) على التعريف وعلى المعايير التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي سنة 1996 (تقرير سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر 2002ص 14) نظرا لان الجزائر صادقت على ميثاق Bologne الخاص بهذه المؤسسات في سنة 2000 (سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر 2002 ص 203)، ومن أجل تحيين التشريعات المرافقة لهذا القطاع صدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017)،الذي تم المصادقة عليه مؤخرا من طرف البرلمان ويهدف هذا النص المتمم و المعدل لقانون 2001 إلى تشجيع إنشاء المؤسسات ص وم وتحسين التنافسية وقدرتها على التصدير و كذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني و ترقية المناولة ويتضمن النص عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بإنشائها والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة وكذا الدعم المالي لعمليات إنقاذ المؤسسات ص وم التي توجد في وضعية صعبة لكنها قادرة على مواصلة النشاط، ووفقا لهذا القانون ستقوم الجماعات المحلية بالإجراءات الضرورية لمساعدة ودعم المؤسسات ص وم وخاصة تسهيل الحصول على العقار الذي يلاءم نشاطها و منحها عقارات في مناطق النشاط والمناطق الصناعية، كما يخصص نص القانون حصة من الصفقات العمومية للتنافس بين المؤسسات ص وم حسب شروط وطرق محددة يحددها القانون، كما نص القانون على جعل الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات ص وم جهازا للدولة مكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات ص وم و يدعمها لتحقيق مهامها، وحسب القانون ستضمن هذه الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات ص وم فيما يخص الإنشاء والتطوير و ضمان ديمومتها بما فيها تحسين النوعية وترقية الابتكار و تعزيز المؤهلات والقدرات الإدارية و يتضمن النص أيضا إنشاء هيئة استشارية تسمى "المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يضم المنظمات والجمعيات المختصة والممثلة لقطاع المؤسسات ص وم، ومن جهة أخرى انشأ القانون الجديد صناديق لضمان القروض وصندوقا من أجل تشجيع المؤسسات المصغرة المختصة في الابتكار، توجه موارد هذا الصندوق لتمويل مصاريف تصميم المنتوج الأولي (مصاريف البحث والتطوير والتصميم ومخطط الأعمال) وذلك بهدف تجاوز العقبات الخاصة بنقص التمويل خلال مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة والتي لا يغطيها رأس مال الاستثمار، وتأتي صياغة هذا القانون الجديد الذي يعتبر أهم ملف تشريعي بعد قانون الاستثمار ، ووفقا لأرقام وزارة الصناعة فقد تم إحصاء حوالي مليون مؤسسة ص و م تنشط حاليا بالجزائر وهو رقم جد ضعيف مقارنة

بالإمكانيات المادية والمالية والبشـــرية المتوفرة وأهداف القطاع وفي هذا الإطار فان مخطط عمل الحكومة يهدف إلى إنشـــاء مليون مؤسسة ص و م جديدة خلال الخماسي 2015-2019.

5.IV. تدعيم المشاتل ومراكز التسهيل: مراكز التسهيل أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 (المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25) وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات ص وم و ترقية الاستثمار ومن مهامها وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين. تطوير ثقافة التقاول، ضمان تسيير الملفات التي تحضي بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة و المؤسسات ص و م و ترقية الاستثمار. مكان التقاء عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية. الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية. إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تثمين الكفاءات البشرية وعقلنه استعمال الموارد المالية، مرافقة أصحاب المشاريع لدى الهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم، ولقد تم تصنيف المشاتل إلى المحاضن (المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25) و هي هيئة دعم تتكفل بالمبادرات الاستثمارية في مجال الخدمات. ب/ ورشات الربط وهي هيئة دعم تتكفل بالمبادرات الاستثمارية في مجال الصناعات التقليدية. ج/ نزل المؤسسات وهي كذلك هيئة للدعم والتكفل بحاملي المشاريع في مجال البحث، لقد حددت المواد 05، 06، 07 و08 من المرسوم الخاص بتنظيم المشاتل أهم المهام التي تؤديها يمكن ذكر أهمها وهي استقبال واحتضان ومراقبة المشاريع الجديدة وأصحابها سواءً في بداية المشروع أو بعد إنجازه، تقديم مختلف الخدمات المرتبطة بالتوطين الإداري والتجاري، تقديم الإرشادات القانونية والإدارية وغيرها من الإرشادات التي لها علاقة بالمشاريع حديثة النشأة. أما المادة 09 من المرسوم فقد حددت هيكلة المشاتل في صورة مجلس إدارة يرأسه مدير ويزاول مهامه بمعية مجلس رخص المشاريع، أما المادة 22 فقد حددت إيرادات ونفقات هذه المشاتل وعلى غرار المشاتل فإن مراكز التسهيل تعتبر هياكل دعم هي كذلك ولكن أعطيت لها مهام أخرى محددة قانونا ومن أهمها (Y. Lachhab, 2003 , pp 5/6) تنمية وتطوير ثقافة المؤسسة، تخفيض مدة انطلاق المشاريع ومدة إعادة تشغلها، وضع منظومة معلومات حول النسيج الصناعي، وحول المدن المؤهلة كمدن تكنولوجية، إعلام قطاع المؤسسات ص و م عن كل ما يخص تنميته وتطويره والامتيازات الممنوحة له.

جدول (2) : نشاط مراكز التسهيل 2018/2015 .

السنوات	المشاريع المرفقة	المشاريع المنجزة	مناصب العمل المستحدثة	مراكز التسهيل النشطة	المشاتل
2015	120	75	1320	26	16
2016	93	97	غ م		
2017	139	94	319		
2018	543	90	2470		

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة 2018/2015 .

وعلى الرغم من تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ووضع قوانين تنظيمية لها إلا أن نشاطها مازال محدودا مقارنة بحاضنات الأعمال في بعض الدول الأخرى ففي تونس مثلا بلغ عدد المشاتل 30 مشتلة إلى غاية 2014 (AFEF Boukhris , pp 25/45 ,2015).

جدول (3): حاضنات الأعمال في بعض دول العالم.

البلد	عدد الحاضنات	البلد	عدد الحاضنات	البلد	عدد الحاضنات
الولايات المتحدة	1000	أنجلترا	110	مصر	10
الصين	465	أستراليا	80	البحرين	01
ألمانيا	250	كوريا الجنوبية	200	المغرب	02
فرنسا	170	البرازيل	200	تونس	01

المصدر: المنظمة العربية للعمل، الملتقى الدولي حول حاضنات الأعمال، القاهرة، 2004، ص 45.

6.IV. دعم الاستثمار: لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر ومن هذه القوانين قانون الاستثمار رقم 63 / 277 الصادر بتاريخ 1963/07/26 وقانون الاستثمار رقم 66 /284 الصادر في 06/15/ 1966 ، ثم قانون رقم 11/82 ، الصادر بتاريخ 1982 ، وقانون رقم 25/88 ، المؤرخ 1988/07/12 بالإضافة إلى قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 ، والذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض وصولا إلى قانون 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 1993/05/05 المتعلق بتشجيع الاستثمار في الجزائر الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي ، هذا القانون لم يعد فيه فرق بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم ، ثم جاء الأمر الرئاسي رقم 03/01 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ومن جلال الشباك الوحيد (المجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف، 2016) ، ثم الأمر رقم 08/06 المعدل والمتمم للأمر رقم 2006/03/01 ، أما قانون رقم 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتضمن ترقية الاستثمار ، كما أصبح مجال الاستثمار واضح المعالم ، حيث اشتمل على الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات ، أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الشروط وردت في المادة 04 من القانون) (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص وم)، المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، الأجانب والجزائريين ، يتمتعون بنفس الحقوق والالتزامات ، كما خص القانون المستثمرين بعدد من الامتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه ، وقد تم التمييز بين ثلاثة أنظمة ، النظام العام والنظام الخاص والمناطق الحرة ، وزيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام يستفيد المستثمر من مزايا عديدة (المزايا منصوص عليها في القانون رقم 09/16 المؤرخ في 2016/08/03) نذكر منها فقط ما يلي:

- في مرحلة الإنجاز الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة التي يدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، الإعفاء من دفع حق نقل الملكية ، الإعفاء من حقوق التسجيل ، تخفيض بنسبة 90% ، الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري ، الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال بالإضافة إلى مزايا أخرى تقدم في إطار الوكالات المتخصصة ومنها تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- في مرحلة الاستغلال يستفيد المستثمر من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، تخفيض 50 %من قيمة الإتاوة الإيجازية السنوية.

7.IV. ترقية وتأهيل مناطق النشاط والمناطق الصناعية: يعد العقار من أهم المشكلات التي تعترض نمو وتطور المؤسسة ص و م في الجزائر وحتى في الكثير من دول العالم، لما له من أهمية في توطين هذه المؤسسات وتأثيره على استثمارات القطاع الخاص، إن المحيط العقاري لا يرتبط فقط بالأراضي والمساحات المخصصة للاستثمار بل يرتبط كذلك بإنشاء المناطق الصناعية و مناطق النشاط ، إن معالجة مشكلة العقار الصناعي تطلبا إصدار المرسوم 84-55 المؤرخ في 03 مارس 1984 المتعلق بتسيير المناطق الصناعية، هذا المرسوم الذي بموجبه تم إنشاء مؤسسة تسيير المناطق الصناعية (EGZI) أوكلت لها مهمة إنجاز 72 منطقة صناعية موزعة على 37 ولاية بمساحة قدرها 15000 هكتار (rapport CNES, mai 2004) ، ولأجل تفعيل واستغلال كل العقار الصناعي وجعله تحت تصرف المستثمرين ولصالح الاستثمار تم إسناد مهمة تطهير هذا القطاع مع نهاية 2004 إلى شركة التسيير العقاري "SGI" ، وحسب شركة تسيير المساهمات بلغت نسبة استغلال هذه المناطق حوالي 42 % إلى غاية نهاية سنة 2004 .K) Khebbache, M. Belattaf , 2008 pp1/10), ، لقد عرفت تهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط في السنوات الأخيرة أهمية خاصة في إطار برامج التنمية، حيث تم تخصيص ما يقارب من 2.7 مليار دج مع نهاية سنة 2004 لتهيئة 97 منطقة صناعية و منطقة نشاط موزعة على المستوى الوطني (منشورات رئاسة الحكومة حول برنامجي الإنعاش الاقتصادي، (2001 – 2004) و (2005 – 2009) ، ففي ولايات الشرق تمت برمجة تهيئة 07 مناطق صناعية كما تم تخصيص حوالي 5 مليارات دينار في إطار برنامج الهضاب العليا من أجل توفير العوامل الأساسية لجذب الاستثمار حيث انطلقت الأشغال مع نهاية 2006 ولتدعيم الاستثمار في ولايات الجنوب خصص ما يقارب من 200 مليون دج لتهيئة المناطق الصناعية ، لكن في 2007 تم إسناد تسييرها إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (حميدة رابح (2017)، ص 58) التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 (حميدة رابح (2017 ص 60)، تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار،أسندت لها مهام رئيسية ومنها الوساطة

العقارية، إنشاء بنك للمعلومات، الضبط العقاري، الترقية العقارية ، تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار كما تتوفر أيضا على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار، موزعة وفق الجدول التالي:

جدول (4) : توزيع المناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر

المناطق / الولايات	مناطق النشاط	المناطق الصناعية
الولايات الشمالية	281	39
الهضاب العليا	129	14
الولايات الجنوبية	46	3
المجموع	446	56

المصدر: جدول مرتب وفقا لإحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري- وزارة الصناعة.

نلاحظ أن الولايات الشمالية تحتوى على عدد كبير من المناطق الصناعية ومناطق النشاط يقدر بـ 281 منطقة نشاط و 39 منطقة صناعية، مما أهلها لان تستقطب اكبر عدد من المؤسسات ص وم، ولايات الهضاب العليا تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات الشمالية حيث تضم 14 منطقة صناعية و 129 منطقة نشاط ترتكز اغلبها في الجهة الشرقية من ولايات الهضاب العليا أما الولايات الجنوبية بها عدد قليل من المناطق الصناعية بعدد إجمالي يقدر بـ ثلاثة مناطق صناعية و46 منطقة نشاط وهذا بسبب الظروف المناخية الصعبة مما انعكس سلبا على النسيج الاقتصادي للمنطقة حيث يوجد عدد قليل من الوحدات الصناعية في هذه الولايات، كما أوكلت إلى الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري ANIREF لانجاز برنامج تنموي طموح لتهيئة 49 منطقة صناعية جديدة يبلغ مجموع مساحتها 11.622 هكتار موزعين على 39 ولاية تغطي 9 مناطق للبرمجة الإقليمية من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (ANIREF 2019) موزعة على الشمال ب 30 منطقة صناعية، الهضاب العليا 12 منطقة و الجنوب 7 مناطق (وزارة الصناعة والمناجم) لدعم الاستثمار.

8.IV. دعم التمويل والضمانات: يعد مشكل التمويل من أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م في كل دول العالم بغض النظر عن تقدمها أو تخلفها، كما يعتبر الجهاز المصرفي من أهم القطاعات التي تساهم في تذليل هذه المشكلة، ولتفعيل دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل التنمية يتطلب إصلاحه لأنه بقي بعيدا عن التحولات التي عرفها المحيط الاقتصادي الجزائري وهذا يعود إلى غياب القوانين والتشريعات المنظمة لهذا القطاع ، بالإضافة إلى أسلوب إدارته وتسييره. إن أهمية المؤسسات ص و م في التنمية جعلت الجزائر تبحث عن كيفية تمويلها، أو بالأحرى تذليل العقبات التي تحول دون وصول الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة إلى مصادر التمويل، ولتفعيل المحيط المالي قامت الجزائر بعدة خطوات منها إصلاح الجهاز المصرفي، ففي أوائل الثمانينات كان القطاع المصرفي الجزائري يتميز بالصغر والتجزئة وأداة مالية لاستثمارات القطاع العام مع عدم وجود صلة قوية بين مهام وتقييم المخاطر وتخصيص الائتمان في هذا القطاع، فالبنوك المملوكة للدولة كانت تجمع مدخرات القطاع العائلي وقطاع المؤسسات وتوجهها نحو الواردات والمؤسسات العمومية. إن الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي في الجزائر أدت إلى ظهور مناخ مصرفي جديد حيث توسعت بذلك الساحة البنكية ، وصل بموجبها عدد البنوك والمؤسسات المالية إلى 33 مؤسسة مصرفية، حصة القطاع البنكي الخاص فيها وصلت إلى حوالي 6 % ، كما أصبحت العمليات ما بين البنوك أكثر مرونة من خلال تطوير شبكات الاتصال وإدراج آليات الدفع الجديدة (دليل الاستثمار في الجزائر 2006)، لكن وعلى الرغم من المشاكل والصعوبات إلا أن الجهاز المصرفي في الجزائر أصبح مساهما ولو بفعالية قليلة في تمويل المؤسسات ص و م.

V. آليات التمويل وضمان القروض:

من بين الأسباب الرئيسية لضعف الموارد المالية الموجهة لتمويل المؤسسات ص و م هو مطالبة البنوك من المستثمرين تقديم ضمانات، هذه الأخيرة غير متوفرة لدى غالبية طالبي القرض، كونهم بالدرجة الأولى بطالين أو تم الاستغناء عنهم سواء بسبب حل مؤسساتهم أو خوصصتها أو في إطار تقليص العمالة في المؤسسات العمومية، هذا الإشكال تطلب تدخل الحكومة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 273/02 المؤرخ في نوفمبر 2002 وذلك تطبيقا للقانون التوجيهي للمؤسسات ص و م، حدد المرسوم السالف الذكر مهام هذا الصندوق في (FGAR 2004, p20)التدخل لمنح ضمانات لفائدة المؤسسات ص و م في حالة الإنشاء، التوسيع أو التجديد، تسيير موارد الصندوق وفقا للتشريعات المعمول بها، تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية المعنيين، متابعة البرامج التي تقدمها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات ص و م وإبرام اتفاقيات مع البنوك

والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات ص و م، بالإضافة إلى مهام أخرى تتعلق بمتابعة المؤسسات التي تستفيد من ضمان القروض حتى تستطيع أن تنمو وتتطور، إن صندوق ضمان القروض منح في أربعة عشرة سنة حوالي 2289 ضمان أي ما يعادل163 ضمان سنويا في المتوسط، أي ما يعادل 48 % من الكلفة الإجمالية للمشاريع، أما توزيع الضمانات حسب قطاعات النشاط نجد الصناعة في المرتبة الأولى بـ 74 % والبناء والأشغال العمومية بـ 12 % بينما قطاعات النقل، السياحة والخدمات فلم تستفد سوى بـ 3 %، 1 %، و9 % إلى غاية 2018/6/30 (نشرية المعلومات الاحصائية، ، 2018، ص 25) ،أما صندوق ضمان الاستثمار فقد قدم 13.5 مليار دينار للاستثمارات الأقل من 50 مليار دينار أي ما يعادل 65 **%** من عدد المشاريع المضمونة) (نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سابق، 2018، ص 25).

V. **1. الشباك الوحيد لدعم إنشاء المؤسسات ص وم:** تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هيئة مستحدثة بموجب قوانين الاستثمار، هدفها تنمية المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى تقديم التسهيلات للمستثمرين من حيث الوثائق، المعلومات والتوجيه، لقد وصل عدد المشاريع الاستثمارية المعلن عنها حوالي 48231 مشروع إلى غاية السداسي الأول 2018 بحوالي 3623 مليار دج ، توفر هذه المشاريع عند انجازها حوالي مليون و700 ألف منصب عمل ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية و مرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحورا حول إجراءات الإعفاء و التخفيض الضريبي و تخفيف وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الاستثمار أما الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشئ هذا الشباك على مستوى كل ولاية يضم إطارات الوكالة وممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة تأسيس و تسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات، استقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة ، التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

V..**2. تفعيل دور الهيئات والهياكل الداعمة للمؤسسات ص وم**: إن سياسة دعم الاستثمارات في الجزائر تركزت حول المؤسسات الصغيرة وم لما لها من أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لها، من بينها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ، الوكالة الوطنية للقرض المصغر إضافة إلى هيئات دعم أخرى مكملة ومنها (عمار علوني ، 2011 ص 139/138) المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات ص و م أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 80/05 ، حددت المادة الثالثة منه مهام هذا المجلس في ضمان الحوار الدائم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين- الاقتصاديين حول الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تدعيم و تنمية المشروعات ص و م (المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003) ، أي مدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني، تشجيع وترقية الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المرتبطة بأرباب العمل ووضع إستراتيجية محددة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م، ووضع نظام معلومات تعتمد عليه الحكومة من أجل الوقوف على تطور هذا القطاع والمشكلات التي تعترضه ، المجلس الوطني للمناولة والشراكة الذي ظهر بحكم المرسوم 188/03 (المرسوم التنفيذي رقم 188/03 المؤرخ في 22 أفريل 2003) المتعلق بتنظيم وعمل المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة مهمته اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني، تدعيم اندماجها في النظام العالمي للمناولة، ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني أما الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنجد صندوق ترقية المنافسة الصناعية ، صندوق المحيط وحماية البيئة ، صندوق تهيئة المحيط والصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

V. **3. دعم الهياكل القاعدية**: تعتبر الهياكل القاعدية من أهم محفزات الاستثمار ولذلك نجد أن برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي حيث شجع ارتفاع الموارد المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات على وضع برامج تنموية منها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 / 2004 وبرامج دعم النمو 2009/2005 و 2014/2010 (Les Services du chef du gouvernement) ، حيث تم تخصيص ما يقارب من 2.25 مليار دولار للأشغال العمومية في البرنامج الأول و 1703.1 مليار دج لتنمية الهياكل القاعدية في البرنامج الثاني ، أما البرنامج الثالث فقد خصص 6480 مليار دج للنقل ن الهياكل القاعدية وتهيئة الإقليم (منظمة العمل العربية ، 2010) كما تجدر الإشارة إلى كل من برنامج الهضاب وبرنامج تنمية الجنوب الذين خصصت فيه اعتمادات مالية معتبرة لربط المدن بشبكات من الطرق المواصلات، تدعيم القاعدة الهيكلية وتوفير الخدمات العامة وترقية المحيط والبيئة،

تحسين وتأهيل مناخ الاستثمار نظرا لما تزخر به هذه المناطق من ثروات طبيعية غير مستغلة قابلة للاستثمار وتدعيم الهيئات الداعمة للمؤسسات ص وم للتخفيف الفقر ومن حدة البطالة.

V. **4. الإصلاحات الجبائية:** تعتبر الجباية من أهم المشكلات التي تحد من نمو وتطور المؤسسات ص و م في الجزائر نظرا لعدم تناسب معدلات الضرائب مع نشاط هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ضعف أداء الإدارة الضريبية وتعقد إجراءاتها، ولمعالجة هذا المشكل بادرت الحكومة بإدخال إصلاحات على النظام الجبائي قصد جعله أكثر مرونة وأكثر تحفيزا للاستثمار وذلك منذ منتصف التسعينات. إن الإصلاحات الجبائية في الجزائر جاءت نتيجة لعدم قدرة النظام الجبائي الموضوع منذ السبعينات مسايرة التحولات الاقتصادية (عمار علوني 2011 ص 349)، إن هذه الإصلاحات وعلى الرغم من النقائص التي تحملها إلا أنها استطاعت أن تجعل من الضريبة أداة للسياسة الاقتصادية وتحفيز قطاع الأعمال خاصة القطاع الخاص بصفته المستثمر الأساسي في قطاع المؤسسات ص و م، هذه الأخيرة التي استفادت من امتيازات جبائية لتشجيعها وتنميتها في إطار القوانين والتشريعات والهيئات الداعمة لها.

V. **5. إصلاح المالية المحلية لتدعيم موارد الجماعات المحلية :** جاء قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 لكي يدعم الجماعات الإقليمية بصلاحيات جديدة لدعم وترقية محيطها الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الذي أعطى إمكانيات واسعة للجماعات المحلية لدعم الاستثمارات على المستوى المحلي نظرا لان الإجراءات التحفيزية للمؤسسات ص و م تكون غير كافية إذا لم يتم تحسين المحيط المناسب الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وهو محيط الجماعات المحلية وهذا لعدة أسباب ومن أهمها قلة الموارد المالية للجماعات المحلية مما اثر على قدرتها في دعم الهياكل القاعدية والتهيئة الإقليمية.

V. **6. سياسة تهيئة الإقليم:** إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصورا للتنمية الوطنية وإطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها، ومن شأنها أيضا أن تقوم بتوجيه التنمية نحو التوازن بين المناطق. كما تم وضع إستراتيجية لتهيئة الإقليم تمتد إلى غاية 2020، هذه الإستراتيجية تتمثل في(برنامج الحكومة المقدم أمام المجلس الوطني الشعبي الوطني في 2004) التوجه بالإستراتيجية التنموية نحو مناطق الجنوب والهضاب العليا لخلق مناخ مناسب لاستقطاب الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل واستغلال الموارد المحلية، جعل المؤسسة ورأس المال في صميم تهيئة الإقليم وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحفيز الاستثمار المحلي.

V. **7. دعم الهياكل المنتجة للطاقة** : لقد تم تحقيق نسبة ربط تتجاوز 90 بالمائة في الربط بالكهرباء إلى غاية نهاية 2017 على المستوى الوطني كما تم توسيع التموين بالكهرباء على مستوى مناطق الجنوب وضمان الاستفادة من هذه الطاقة الحيوية لفائدة السكان ومناطق النشاط ، أما توزيع الغاز الطبيعي انتقلت نسبة التوزيع على المستوى الوطني من 25في المائة في سنة 2000 إلى 60 في المائة مع نهاية 2017 أي من 1ر4 مليون ربط إلى 2ر5 مليون ربط كما وصل عدد البلديات التي استفادت من الربط بشبكة الغاز الطبيعي 1332 بلدية كلفت هذه العملية حوالي 556مليار دج(نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الطاقة والمناجم. 2018)

VI. **تقييم مناخ أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

إن دراسة مستوى مناخ أعمال المؤسسات ص وم في الجزائر توصلت إلى مجموعة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

1.VI. مستوى نشاط هيئات الدعم: على الرغم من إنشاء العديد من الهيئات والوكالات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات ص وم حيث سخرت لها الدولة كل أشكال الدعم المادي والمالي من أجل تطوير هذا القطاع وتحسين نمط تسييره ، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من تطوره والقيام بدوره في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثلما هو الآن في الكثير من دول العالم.

2.VI.فعالية القوانين والتشريعات : على الرغم من إصدار قانون جديد وهو قانون تطوير المؤسسات ص وم إلا أن جل بنوده لا تتم ملاحظة تطبيقها في الواقع مع غياب لهيئات متابعة لمدى تأثير التشريعات القانونية على القطاع (OCDE 2018 , p28).

3.VI.مدى تنفيذ البرامج التنموية: تأخر تجسيد المشاريع التنموية والمبرمجة في مختلف برامج التنمية وكل مرة تستكمل مشاريع السابق منها اللاحق حيث عرفت مشاريع البنية التحتية والنقل والطاقة لما لها من أهمية في جاذبية الاستثمار تأخرا كبيرا في الإنجاز

مما تطلب إعادة تقييما بنسب تتراوح ما بين 51 و60 بالمائة، لتطرح إشكالا حول مدى عجز الأجهزة الحكومية والهيئات في تقدير المشاريع وضبطها ومتابعة إنجازها،

4.VI.مدى وضوح الإستراتيجية: على الرغم من تبني الجزائر سياسة التنوع الاقتصادي وتنوع الواردات وإحلال الصادرات لا نجد إستراتيجية واضحة تبين مدى إدماج المؤسسات ص وم في هذه السياسة مع غياب كلي لبرنامج محدد لتحسين مناخ أعمال هذه المؤسسات.

5.VI.ترتيب الجزائر في التقارير الدولية لتقييم مناخ الأعمال: مازالت الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في مجال إنشاء المؤسسات والتمويل والرخص الخاصة بانطلاق المشروع وهذا يتطلب إعادة النظر في الآليات المختلفة الداعمة للمؤسسات ص وم وإدخال إصلاحات حقيقية تعالج المشكلات البيروقراطية التي تقف اليوم عقبة أمام تطور هذا القطاع، إن انعدام الجدية في تحسين مناخ الأعمال جعل الجزائر تفقد 51 رتبة من 2008 إلى 2018 وهو ما يوضحه الجدولين الموالين :

جدول (5): ترتيب الجزائر في تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي مقارنة ببعض الدول 2018

الدول	سهولة الأعمال	إنشاء المؤسسات	رخصة الانطلاق	الربط بالطاقة	تحويل الملكية	الاقتراض	حماية المستثمر	التحصيل الجبائي	تنفيذ العقود	تسوية النزاعات
الجزائر	157	150	129	106	165	178	168	156	122	76
المغرب	60	34	18	59	68	112	64	25	122	76
تونس	80	63	77	51	87	99	83	133	80	67
تركيا	43	78	53	60	39	32	26	80	19	109

جدول مرتب اعتمادا على ,Banque Mondiale, 2018

جدول (6): ترتيب الجزائر في تقرير مناخ الأعمال 2018/2008 .

السنوات	2008	2014	2016	2018	التغير في الترتيب 2018/2008
الترتيب	155	154	163	166	- 51 رتبة
عدد الدول	183	189	189	190	

جدول مرتب اعتمادا على ,Banque Mondiale , 2018

6.VI.استغلال مناطق النشاط والمناطق الصناعية: على الرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لإنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاط في مختلف جهات الوطن وتأهيل الموجود منها إلا أن هذه المناطق لم تستغل بفعالية لحد الآن ويمكننا توضيح ذلك من خلال نسبة استغلال مناطق النشاط في ولاية سطيف في 2017 .

جدول (7) : العقارات الشاغرة داخل المنطقة الصناعية سطيف 2017

رقم القطعة	المساحة م2	طبيعة النشاط	وضعية العقار	وضعية رخصة الانجاز
24	15632م2	غرفة التبريد	شاغر	لم تودع
12	16155م2	مواد البناء	شاغر	لم تودع
62	4398م2	مواد البناء	شاغر	لم تودع
66	4615.60م2	إنتاج البلاط	شاغر	لم تودع

المصدر: تقرير المجلس الولائي لولاية سطيف حول الاستثمار المحلي مرجع سابق ص 15

كما يمكن الإشارة إلى أن جل مناطق النشاط تفتقر إلى التهيئة ولا تتوفر على أدنى شروط الاستغلال ومنها من تحول مناطق سكنية.

7.VI. مرافقة المؤسسات ص وم: لقد بقيت مرافقة المشاريع ص وم وخاصة عند الانطلاق ضعيفة جدا وهذا ما يبينه الجدول الموالي لمعدل وفيات هذه المشاريع وتعثرها في السنة الأولى من انطلاقها .

جدول (8): معدل الإنشاء والشطب في قطاع المؤسسات ص و م

السنوات	2008	2014	2016	2018
معدل الإنشاء	9.62	9.38	8.63	9.30
معدل الشطب	12.43	23.01	28.07	17.00

المصدر: مرتب بالاعتماد على النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم

لقد وصلت نسبة الشطب في السداسي الأول من سنة 2018 حوالي 78.26 % وفي 94.04 % في قطاع البناء والأشغال العمومية (نشرية المعلومات الإحصائية، 2018 ، ص 15/14) وهذا يدل على الضعف في مستوى المرافقة لمختلف المشاريع الاستثمارية.

8.VI.التمويل: مازالت مشكلة التمويل تتصدر معوقات المؤسسات ص وم في الجزائر فحسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 40 ملف من أصل 100 ملف يحظى بالتمويل كما أن نسبة إقراض المؤسسات ص وم إلى إجمالي إقراض البنوك متدنية جدا لا تتعدى 8.3% بينما في دول منظمة التعاون الاقتصادي وصلت إلى 26.8% ، المغرب 12.3% ، هذه النسبة تقارب 50 % في كل من تركيا وماليزيا والبرازيل والهند (منظمة العمل العربية ،2010 ص 63) . كما يبقى نشاط صناديق ضمان القروض محدود وحتى هذه الصناديق لا تتمتع بالمرونة الكافية في عملها.

9.VI. الإصلاحات المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال: لقد بقيت الإصلاحات المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال في الجزائر دون المستوى وضعيفة مقارنة ببعض دول العالم والجوار مثل تونس سواء من حيث تعديل القوانين أو تحيينها فلم يصدر سوى قانون واحد في السنوات الأخيرة وهو قانون 2016 المتعلق بتطوير المؤسسات ص وم ولم تطبق بنوده لحد الآن والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (9): الإصلاحات المتخذة لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية 2018 .

الدول	الترتيب الدولي	مؤشر ممارسة الأعمال	عدد الإصلاحات
الجزائر	157	49.65	**1**
المغرب	60	71.02	**6**
الأردن	104	60.98	**2**
تونس	80	66.11	**4**

Doing Business 2019 , banque mondiale Données clés , Moyen-Orient et Afrique du Nord,

10.VI.مستوى نظام المعلومات: لقد بقيت النشرية الإحصائية التي تصدرها وزارة الصناعة والمناجم المصر الوحيد للمعلومات حول قطاع المؤسسات ص و م، تبقى هذه الإحصائيات غير دقيقة ومتناقضة أحيانا مع الواقع وبالتالي القرارات التي تبنى على هذه المعطيات كذلك غير دقيقة، بالإضافة إلى غياب جهة متخصصة في متابعة التغيرات التي تحدث في مناخ الأعمال وطرح آليات تحسينه.

VII . الخلاصة:

من خلال هذا البحث يتبين بأن مناخ الأعمال وخاصة مناخ أعمال المؤسسات ص وم في الجزائر لم يرق بعد إلى مستوى ما وصل إليه مناخ الأعمال في الكثير من الدول سواء العربية أو الأفريقية كما يلاحظ أن هناك عمل حكومي ومنذ سنوات يسعى للرفع من مستوى مناخ الأعمال وتحسينه ولتحقيق هذا الهدف يتطلب تبني إستراتيجية واضحة المعالم على المديين المتوسط والطويل لتحسين مناخ الأعمال يتم التركيز فيها بالدرجة الأولى على تخفيف إجراءات تأسيس المشروع والوقت اللازم لذلك ، تخفيض مدة تسجيل المشروع بالإضافة إلى تبني إصلاحات أخرى تمس النظام المصرفي والبنية التحتية وتراخيص الإنشاءات ونظام المعلومات ومعالجة كل أشكال البيروقراطية والفساد وهذين يعتبران من أشد العقبات أمام كل مبادرة لتطوير الاستثمار.

VII .المراجع:

المراجع باللغة الوطنية:

- **الكتب:**

- **محمد محروس إسماعيل (1987)**، اقتصاديات الصناعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 1987،
- **أيمن عمر (2007)**، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية الإسكندرية

- **الرسائل الجامعية:**

- **علي عبد الله قائد (1991، ص 3)** ،معوقات تنمية المؤسسات ص و م في البلدان النامية مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية،

- **أحمد محمد مندور (1997)**، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،

- **جمال بلخباط (2014)** ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 2014 ،

- **حميدة رابح (2017)**،تقييم استراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم، العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف 2017 ص58

- **عمار علوني (2011)**، دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد جامعة سطيف ص 139/138 .

- **المداخلات:**

- **قراوي أحمد الصغير، نذير عبد الرزاق (2004)**، إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات ص و م، ملتقى حول:

Dynamisation de la gestion des PME: Innovation et TIC, Biskra, 12-13 Avril 2004, N. N.

- **د. عادل عبد العزيز (2006)**، إدارة التنمية المحلية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، المؤتمر العربي الرابع " الإدارة المحلية والتنمية " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 16 أفريل 2006، القاهرة

- **ثائر القدومي (2006)**، العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن، دراسة تحليلية للفترة 1996 – 2002 مجلة البصائر، أكتوبر 2006، جامعة البترا الخاصة، عمان، الأردن،

- **التقارير:**

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2019)، حول تسهيل الأعمال الموقع، https://www.dhaman.net/ar/events-2019
- سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر (2002)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، ص 14.
- المنظمة العربية للعمل، الملتقى الدولي حول حاضنات الأعمال، القاهرة، 2004
- المجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف (2016) ، تقرير اللجنة الخاصة بالتنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل المتعلق بملف الاستثمار، الدورة العادية ، ديسمبر 2016 ص 12/11/10 .
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات ص وم على الموقع : http://www.andpme.org.dz
- منشورات رئاسة الحكومة حول برنامجي الإنعاش الاقتصادي، (2001 – 2004) و (2005 – 2009).
- موقع وزارة الصناعة والمناجم ، www.dmi.dz
- دليل الاستثمار في الجزائر (2006)، وزارة الصناعة والمناجم ، ص 46.
- برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، .متوفر على الموقع ص90 :
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf
- نشرية المعلومات الاحصائية لوزارة الطاقة والمناجم. 2018
- منظمة العمل العربية (2010) ، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، المشروعات الصغرى والمتوسطة في الدول العربية ص 63
- وزارة الصناعة نشرية المعلومات الإحصائية

- **قوانين:**

- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2017)، الصادر في 11 جانفي 2017 ، الجريدة الرسمية رقم 2
- المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 2003/02/25
- قوانين الاستثمار الصادرة في الجرائد الرسمية وعلى موقع وزارة الصناعة.

المراجع باللغة الأجنبية:

- **Livres :**

- D. G. Tremblay, J. A Fontan, (1997) Le développement Economique local, la théorie, les Pratiques, les expériences, télé université, Canada,
- Commission Européenne ; (2006) , une nouvelle définition des PME, disponible sur le site, (http://europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/index_fr.htm).

- **Etudes et Rapports**

- Le portail de l'entreprise algérienne (2001) sp, www.dzentreprise.net
- Y. Lachhab, (2003) les mesures d'appui pour la promotion de la PME, colloque international sur le financement des PME et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, 25/28/2003, faculté des sc.eco et gestion, uni, Sétif , P.5
- AFEF Boukhris , (2015), le système d'appui a la création d'entreprise en Tunisie, thèse de doctorat , université de Sfax , tunisie
- rapport CNES, mai 2004, La configuration du foncier en Algérie, , P 58
- K. Khebbache, M. Belattaf , (2008), La problématique du foncier: une contrainte à l'investissement industriel et au développement local, colloque international "Développement local et gouvernance des territoires", Université de JIJEL, 3-5 novembre 2008, P 1.
- ANIREF, www.aniref.dz
- FGAR, (2004), séminaire sur le Financement de la PME, P 20
- Les Services du chef du gouvernement: Les plans de développements : les composantes des programmes